ملاحقات جديدة ضد أبرز حلفاء ترامب

مجلس النواب الأمريكي

واشنطن – «وكالات» : أيدت لجنة تحقيق برلمانية أمريكية الثلاثاء إطلاق إجراءات قضائية بتهمة «عرقلة عمل الكونغرس» ضد ستيف بانون المستشار السابق لدونالد ترامب الذي يرفض المشاركة في التحقيقات في الاعتداء على الكابيتول.

وقال الديموقراطي بيني تومسون رئيس هذه اللجنة التي انتقدها دونالد ترامب وحلفاؤه إن بانون «يجب أن يلتزم بتحقيقنا أو يواجه عواقب» رفضه.

وأضاف قبل تصويت الأعضاء التسعة بالإجماع لصالح المحاكمة «لا يمكننا السماح لأي شخص بأن يصبح عقبة في طريق عمل اللجنة الخاصة بينما نعمل على إثبات الحقائق»، مؤكدا أنه «ببساطة، الرهانات كبيرة جدا».

وكان ستيف بانون استدعي الخميس للمثول أمام هذه اللجنة الخاصة لمجلس النواب التي تحقق في دور الرئيس الجمهوري السابق في الهجوم الذي شنه أنصاره على مقر الكونغرس في السادس من يناير بينما كان البرلمانيون يصادقون على فوز جو بايدن بالرئاسة. انتخاب. لكنه لم يحضر.

وأعلن زعيم الأغلبية الديموقراطية ستيني هوير إنه سيتم التصويت على توصية لجنة التحقيق في جلسة عامة في مجلس النواب الخميس.

وقال «علينا أن نكشف بشكل كامل ملابسات هجوم 06 يناير»، مشدداً على أن ستيف بانون «من واجبه حيال بلده الإدلاء بشهادته».

وفي حال وافق النواب على النص، يتم إرسال الشكوى إلى وزارة العدل التي ستقرر ما إذا كان ستوجه الاتهام إلى ستيف بانون الذي يمكن نظرياً، أن يواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى عام واحد.

وكان بانون (67 عاماً) أحد مهندسي الحملة الرئاسية الناجحة لدونالد ترامب في 2016 قبل أن يطرده الملياردير الجمهوري. وفي الأيام الأخيرة من ولايته، أصدر الرئيس ترامب عفوا وضع حدا لملاحقات ضده بتهمة اختلاس أموال.

وقالت اللجنة إن بانون وعلى الرغم من أنه لم يكن يشغل أي منصب رسمي في 06 يناير (كانون الثاني)، تحدث مع ترامب عن التظاهرة في الأيام التي سبقت الهجوم.

وإلى جانب هذا المستشار، تم استدعاء أربعة آخرين من المقربين لدونالد ترامب لتقديم وثائق والإدلاء بإفادات.

وطلب منهم الرئيس السابق عدم الامتثال لطلبات اللجنة مشددا على حق السلطة التنفيذية في الحفاظ على سرية معلومات محددة.

ولكن الديموقراطيين يرون أن هذا الصلاحية لا يمتلكها سوى الرئيس الحالي. ويفترض أن يجري هذا النقاش القانوني في المحاكم ويمكن أن يبطئ عمل اللجنة.

وقال الرئيس جو بايدن الجمعة إنه يجب محاكمة الذين يتجاهلون مذكرات الاستدعاء الصادرة عن اللجنة.

ولكن متحدثاً باسم وزير العدل أعلن بعد ذلك أن الوزارة اتخذت «قرارات مستقلة في جميع الملاحقات لا تستند سوى إلى الحقائق والقانون».

غروسي في إيران لبحث برنامجها النووي

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل جروسي

«وكالات» : قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، إنه سيزور إيران في الأيام المقبلة، فيما تسعى الولايات المتحدة وأوروبا لتبديد المخاوف بشأن النشاط النووي الإيراني وبدء المحادثات بشأن العودة لاتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة في ٢٠١٥، التي فرضت قيودا شديدة على برنامج إيران النووي، حسبما أفادت وكالة بلومبرغ للأنباء، أمس الثلاثاء.

وذكر غروسي أنه يأمل في أن يلتقي بالقيادة الإيرانية لمناقشة الخلافات بشأن عمليات التفتيش النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي وصفها بأنها في «حالة هشة» منذ أن عززت الدولة تخصيب اليورانيوم وخفضت إمكانية دخول المراقبين الدوليين لبعض المرافق.

وأضاف غروسي لوكالة «بلومبرغ»، «آمل أن أعود إلى طهران في غضون أيام قليلة. هناك حكومة جديدة في إيران، حكومة أتت من مجموعة تعرب عن آراء قوية للغاية بشأن التعاون في البرنامج النووي مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذلك نحن بحاجة إلى التكيف مع بعضنا البعض كما هو الحال في أي علاقة».

أعضاء مجلس الأمن يزورون منطقة الساحل للمطالبة بسلطة مدنية في مالي

قوات الأمم المتحدة في مالي

«وكالات» : يزور أعضاء مجلس الأمن الدولي في نهاية الأسبوع منطقة الساحل وتحديداً مالي والنيجر، لدفع باماكو إلى العودة للسلطة المدنية بعد انقلابين عسكريين خلال 9 أشهر في منطقة تعزز فيها التنظيمات الإسلامية المتشددة وجودها.

وقال سفير النيجر لدى الأمم المتحدة عبدو أباري الذي يشارك في تنظيم هذه الزيارة مع نظيره الفرنسي إن «منطقة الساحل تواجه مختلف أنواع التحديات، من مكافحة الارهاب الى إشكالية الإغاثة الإنسانية وصولاً إلى أثر التغير المناخي والحوكمة».

ومن جهته، قال نيكولا دي ريفيير إن «الوضع في منطقة الساحل لا يزال هشاً جداً»، متحدثاً عن إرساء الاستقرار في مالي وضرورة «بحث كيفية دعم جهود دول الساحل الخمس لضمان أمنها».

ووصلت علاقات المجلس العسكري المالي بفرنسا إلى أدنى مستوياتها، وتأتي هذه الرحلة في الوقت الذي تبحث فيه باماكو عن شركاء بديلين عن باريس لا سيما في روسيا، ورفض الأوروبيون انتشار قوات شبه عسكرية روسية في مالي من مجموعة فاغنر الخاصة المعروفة بأنها قريبة من الكرملين، معتبرين ذلك غير متوافق مع مشاركتهم في مهمة قوات القبعات الزرق (مينوسما) أو قوات مكافحة الجهاديين.

وبالنسبة لأعضاء مجلس الأمن الـ 15، فإن التوجه إلى دولة يحكمها رجل عسكري لا يعني «الموافقة على الانقلابات في مالي أغسطس 2020 ومايو 2021»، كما يؤكد عدة دبلوماسيين غربيين وأفارقة، وقال أحدهم إنهم يذهبون إلى المنطقة لدعم «المنظمات الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتشديد على احترام مواعيد الانتخابات، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، على الأقل تحديد جدول زمني واقعي».

وفرضت مجموعة دول غرب إفريقيا تنظيم انتخابات في مالي في 27 فبراير 2022، لكن السلطات تعتقد أن تأجيلها لبضعة أسابيع أو اشهر أمر غير مستبعد، والمهم مصداقيتها، وإذا كانت الصين وروسيا والهند ستتمثل بمساعدي السفراء، فإن الولايات المتحدة توفد إلى الساحل سفيرتها ليندا توماس–غرينفيلد السفيرة التي تشغل رتبة وزير في حكومة الرئيس جو بايدن، وهي مشاركة نادرة على هذا المستوى ويأمل الأوروبيون والأفارقة على حد سواء الاستفادة منها لمحاولة تغيير الموقف الأمريكي بشأن قوة مجموعة دول الساحل الخمس لمحاربة الجهاديين.

وحتى الآن، تفضل واشنطن المساعدة الثنائية وترفض– على غرار لندن – الفكرة التي دافع عنها الأمين العام لإنشاء مكتب دعم للأمم المتحدة بتمويل مشترك من المنظمة الدولية، لهذه القوة المؤلفة من قوات من النيجر وبوركينا فاسو ومالي وتشاد وموريتانيا.

وفي رسالة إلى مجلس الأمن، كشف أنطونيو غوتيريش في الآونة الأخيرة أن حلف شمال الأطلسي يدرس «خيارات لزيادة الدعم لمجموعة دول الساحل الخمس».

وقال دبلوماسي رفض الكشف عن اسمه إن «الأمريكيين يريدون خيارات بديلة، لكن حلف الأطلسي لا يبدو للوهلة الأولى خياراً ممكناً، وهذا ليس ما تطلبه إفريقيا»، وتابع أن الولايات المتحدة تصر على أن حفظ السلام ليس مكافحة الإرهاب، فالأول هو من مسؤولية الأمم المتحدة فيما الثاني هو مقاربة وطنية.

وأضاف لكن «في إفريقيا حيث التهديد الإرهابي يتزايد أو يتنوع، سيتعين على عمليات حفظ السلام أن تطرح المزيد من الأسئلة حول دورها في مكافحة الجهاديين»، متسائلاً «ما الفرق بين حماية المدنيين في مواجهة تهديد إرهابي أو مجموعات مسلحة؟».

وعندما تحارب دولة ما تهديدا على أراضيها، فإن القاعدة في الأمم المتحدة هي أنه لا يوجد سبب لدعمها مالياً، كما قال مصدر دبلوماسي آخر، ولم يتسن الحصول على أي تعليق آخر من البعثة الدبلوماسية الأمريكية لدى الأمم المتحدة بشأن دوافع ليندا توماس غرينفيلد في ما يتعلق برحلتها الأولى إلى منطقة الساحل مع أعضاء مجلس الأمن.

ومن الجانب الفرنسي، يتمثل التحدي أيضاً في محاولة تحريك طلب من باريس لزيادة عديد قوة حفظ السلام بألفي عنصر في وسط البلاد (تعد القوة حالياً 13.289 عسكرياً و1920 شرطياً)، هذا الطلب الذي أعد في يونيو الماضي بعد إعلان فك ارتباط قوة برخان في مالي، رفضه عدة أعضاء في مجلس الأمن لا سيما لأسباب مالية، بحسب دبلوماسيين.

«الكرملين» : على «طالبان» أن تفي بتعهداتها لكي تعترف بها المجموعة الدولية

لافروف : روسيا تأسف لغياب أمريكا عن محادثات بشأن أفغانستان

مبعوث الكرملين إلى أفغانستان زامير كابولوف مع قادة من حركة طالبان

موسكو – «وكالات» : أعلن مبعوث الكرملين إلى أفغانستان أمس الأربعاء أن على حركة طالبان ان تفي بتعهداتها في مجال احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية لكي تتمكن من نيل اعتراف المجموعة الدولية.

وقال زامير كابولوف في ختام محادثات دولية مع حركة طالبان في موسكو «لقد قيل هذا الأمر الى الوفد الأفغاني، هذه اللحظة لن تأتي إلا حين يبدأ في الوفاء بالقسم الأكبر من توقعات المجموعة الدولية بشأن حقوق الإنسان والطابع الشامل» للنظام.

وأضاف أن حركة طالبان «أكدت بانها تعمل على هذا الأمر وانها تعمل على تحسين الحوكمة وتحسين وضع حقوق الانسان. سوف نرى».

وقال إن الدول العشر التي شاركت في محادثات الاربعاء لا سيما الصين وايران وباكستان ودول آسيا الوسطى دعت الأمم المتحدة الى تنظيم «مؤتمر دولي للمانحين» في مواجهة مخاطر وقوع أزمة إنسانية.

ولم يتحدث وفد طالبان بعد إعلان كابولوف.

لكن في مستهل محادثات موسكو قال رئيس وفد طالبان نائب رئيس الوزراء عبد السلام حنفي إن حكومته «شاملة في الأساس».

وأضاف بالانكليزية «لسنا بحاجة لمساعدة عسكرية أجنبية، نحن بحاجة الى دعم من أجل السلام في أفغانستان، نحن بحاجة الى إعادة إعمار وتجدد».

وأقر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في وقت سابق بما تبذله حركة طالبان من «جهود» لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، مشيرا إلى أن الخطر «الإرهابي» القادم من البلاد يهدد المنطقة بأسرها.

وقال لافروف «نعترف بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الوضع السياسي العسكري»، مشيراً إلى أن «هناك خطرا حقيقيا ... لامتداد النشاطات الإرهابية وتهريب المخدرات ... إلى أراضي البلدان المجاورة».

ورغم مد اليد لطالبان، أوضح مسؤولون روس وبينهم بوتين أن موسكو لا تمضي في اتجاه اعتراف رسمي بالنظام الإسلامي.

ويعبر مسؤولون روس كبار بينهم الرئيس فلاديمير بوتين عن قلق بشأن الأمن منذ تولي طالبان السلطة في أفغانستان وانسحاب القوات الأجنبية بعد تواجد استمر حوالى 20 عاماً.

وحذر الرئيس الروسي الأسبوع الماضي من أن حوالى ألفي مقاتل موالين لتنظيم داعش تدفقوا إلى شمال أفغانستان، مشيراً إلى أن قادتهم يخططون لإرسالهم إلى دول آسيا الوسطى المجاورة كلاجئين.

من جهته قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن بلاده تأسف لغياب المسؤولين الأمريكيين عن محادثات دولية بشأن أفغانستان مع حركة طالبان أمس الأربعاء.

وأقر لافروف، بما تبذله حركة طالبان من «جهود» لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، مشيرا إلى أن الخطر «الإرهابي» القادم من البلاد يهدد المنطقة بأسرها.

وقال لافروف «نعترف بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الوضع السياسي العسكري»، مشيراً إلى أن «هناك خطرا حقيقيا لامتداد النشاطات الإرهابية وتهريب المخدرات إلى أراضي البلدان المجاورة».

وكانت الولايات المتحدة قالت إنها لن تنضم لهذه الجولة من المحادثات في موسكو لأسباب فنية لكنها تخطط للمشاركة في المستقبل.

القبض على جنديين سابقين في ألمانيا لمحاولتهما تشكيل قوة من المرتزقة

أفراد من الجيش الألماني

«وكالات» : ألقت السلطات الألمانية أمس الأربعاء القبض على جنديين سابقين في الجيش الألماني لمحاولتهما تشكيل قوة من المرتزقة تضم أكثر من 100 رجل.

وأعلن الادعاء العام الاتحادي في مقره بمدينة كارلسروه أن قوات خاصة من الشرطة الاتحادية ألقت القبض على الرجلين في ساعة مبكرة من صباح أمس في منطقة برايسغاو–هوخشفارتسفالد وفي ميونخ.

وجاء في بيان الادعاء العام أنه يُجرى التحقيق ضد الألمانيين للاشتباه البالغ في محاولتهما كزعيمين لتأسيس تنظيم إرهابي.

وبحسب البيانات، عقد الرجلان في مطلع عام 2021 العزم على تأسيس قوة من المرتزقة تحت قيادتهما، وخططا لمنح كل عضو في هذه القوة أجر شهري تبلغ قيمته حوالي 40 ألف يورو.

ووفقاً للبيانات، خطط الرجلان لأن تشمل القوة ما يتراوح بين 100 و150 رجلاً، وأن يكون أغلبهم من عناصر سابقة في الجيش أو الشرطة. وتواصل أحد المتهمين بالفعل مع سبعة أفراد على الأقل لهذا الغرض.

وجاء في بيان الادعاء العام أن المتهمين كانا ينويان عبر تشكيل هذه القوة التدخل في الحرب الأهلية باليمن لفرض مفاوضات سلام هناك بين المتمردين الحوثيين والحكومة اليمنية.